الأهرام

نحو معمار جديد للنظام المالي العالمي

منذ نهاية عقد التسعينيات، وبعد حدوث الأزمة المالية الكبرى في آسيا، ثم امتدادها إلى بقاع عديدة من العالم: إلى روسيا، اليابان، أمريكا اللاتينية...، وتهديدها لأسواق المال في المراكز المالية المتقدمة ذاتها، وعلى رأسها وول ستريت، شهدنا سيلا من الكتابات الاقتصادية، الصادرة من الدوائر الاكاديمية ودوائر الأعمال تحوي اعترافا متزايدا بأن الأزمةالتي مرت بآسيا ليست مجرد أزمة آسيوية، وأنه لابد أن تتم معالجة الأزمة من جذورها، وليس من خلال إصلاح البيت الاقتصادي الآسيوي من الداخل، كما حاولت الموجة الأولى من الكتابات والتحليلات الايحاء بذلك، وذلك من خلال إعادة النظر في مجمل المعمار المالي الدولي القائم، وما لحق به من تغيرات جوهرية في ظل تصاعد آليات العولمة المالية.

د. محمود عبدالفضيل

ولعل حصاد المناقشات والتحليلات التي دارت على مدى السنوات الماضية يشير بوضوح إلى تبلور عدد من الرؤى والقضايا، أهمها:

١ . إن النظام المالي العالمي هو في حالة من الفوضي وعدم الاستقرار نتيجة الحجم الهائل للأموال العابرة للحدود لاسيما حركة الأموال قصيرة الأجل المسماة بالأموال الساخنة ودخول أسواق المال صناديق كبيرة مثل صناديق الاستثمار وصناديق التحوط لها استراتيجيات ذات طبيعة مضاربية تبحث عن التكاثر المالي السريع دون الاعتداد بأهداف التنمية و الاستقرار المالي في البلدان ذات الأسواق المالية الناشئة.

٢ . إن عمليات الانتقال إلى اقتصاد السوق هي عمليات معقدة بطبيعتها، وسوف تفشل إذا لم تراع الأوضاع المؤسسية و الخصائص الثقافية و الظروف الاجتماعية لكل على حده، كما حدث في روسيا، وقد عبر عن هذه الفكرة بوضوح وقوة وكيل وزارة المالية اليابانية مستر تانيجاكي في اجتماعات اللجنة الخاصة المنعقدة في واشنطن عام١٩٩٨. إذا قال نصا: يجب على الصندوق ان يعترف بتعدد أشكال وأنماط اقتصاد السوق إذ يجب أن يعكس كل نمط التاريخ الخاص وثقافة البلد والمجتمع المعني، هذا اضافة إلى مراعاة مرحلة التطور الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

ومعنى هذا النقد الياباني سقوط الوصفات الجاهزة التي تصلح لكل الاقتصادات والبلدان تحت شعار أن هناك نموذجا وحيدا لاقتصاد السوق هو النموذج الغربي الذي تبلورت معالمه واستقرت آلياته ومؤسساته خلال ثلاثة قرون من الزمان.

٣ . إن النظام المالي العالمي يحتاج إلى إعادة بناء لكي يتواكب مع التطورات الحديثة التي طرأت علي المؤسسات والآليات والممارسات المالية في ظل العولمة التي أخذت تهدد النظام المالي العالمي في اساسياته وتنذر بأزمة شاملة وعميقة لمجمل الاقتصاد العالمي، علي النحو الذي حدث في سبتمبر٢٠٠٨ ايلول، وقد رافق ذلك اعترافا متزايدا بأن القواعد التنظيمية المالية الحالية ليست علي مستوي تحديات العولمة، وأن هناك حاجة ملحة إلى معمار مالي جديد أكثر انضباطا، وأكثر مراعاة لمصالح البلدان المتقدمة والنامية على السواء.

وبهذا الصدد كانت فرنسا وبريطانيا تميلان إلى إحداث مراجعة جوهرية للأسس الحالية التي تنظم العلاقات المالية الدولية. وكانت المقترحات الفرنسية تركز على ضرورة تحويل اللجنة الخاصة المؤقتة المشكلة لمناقشة الأزمة الآسيوية لتكون بمثابة مجلس وزاري يتولي الإدارة الحقيقية لصندوق النقد الدولي، بما يحقق مزيدا من التعاون بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية، وأن يلعب الصندوق دورا أكبر في متابعة حركة الاحتياطيات النقدية لدى السلطات النقدية وجهة الاقتراض قصير الأجل بالعملات الأجنبية لشركات القطاع العام والقطاع الخاص. وعلى صعيد أكثر راديكالية كانت بريطانيا ترى ضرورة بدء عملية تشاور للإعداد لمؤتمر عالمي موسع علي غرار مؤتمر بريتون وودز الذي انعقد غداة الحرب العالمية الثانية لوضع أسس نظام اقتصادي ومالي عالمي جديد يحقق مزيدا من الاستقرار المالي على الصعيد العالمي.

خلاصة القول هنا إن مسألة إصلاح النظام المالي الدولي كانت على جدول الأعمال المستقبلي على الصعيد العالمي منذ عام١٩٩٨ نتيجة ما كشفت عنه الأزمة الآسيوية من نقاط ضعف بنيوية في الهيكل المالي الراهن للمعاملات النقدية والمالية الدولية، وما ينجم عنه من تقلبات حادة في أسواق المال والعملات مما يعصف بالاستقرار الاقتصادي والمالي، ويعوق بالتبعية مسيرة النمو الاقتصادي في البلدان الآخذة في النمو. بل لقد اعترف آلان جريسبان المحافظ السابق للبنك المركزي الأمريكي أخيرا بخطيئة اعتقاده بأن البنوك قادرة على ضبط نفسها بنفسها، وعدم اهتمامه بوضع قواعد لضبط وترشيد عقود المشتقات المالية التي جرى تداولها على نطاق واسع في ظل العولمة المالية، وكانت إحدى الآليات التي قادت إلي الكارثة.

والآن، وبعد انفجار وتهاوي المعمار المالي الدولي القائم في القلب مؤسسات وول ستريت، فقد آن الأوان لكي لا تنفرد الدول الكبري(G٧) بصياغة عناصر المعمار الجديد للنظام المالي الدولي، بل لابد من مشاركة نشيطة للبلدان النامية، وعلى رأسها مجموعة الـ١٥ ومجموعة العشرين.

وكما هو معروف انعقدت قمة اقتصادية في واشنطن لمجموعة العشرين يوم١٥ نوفمبر الحالي، وهي تضم الثماني الكبري(G٨) بالاضافة إلي الصين والهند والسعودية والأرجنتين واستراليا والبرازيل وإندونيسيا والمكسيك وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية وتركيا، أي باختصار تضم تلك المجموعة إلى جانب الثماني الكبار طليعة البلدان النامية ذات العضلات الاقتصادية وعلى رأسها: البرازيل والهند والصين وكوريا الجنوبية وجنوب إفريقيا وتخشي السعودية أن التركيز عليها في مثل هذه الاجتماعات هو لتحميل جزء من الخسائر والأعباء المترتبة علي الأزمة المالية العالمية الحالية. ولذا فإن القضية المطروحة ليست مجرد محاولة تجنب الاقتصاد العالمي أزمة خانقة ومخاطر الكساد المعمم بل وضع قواعد ثابتة لتحقيق الاستقرار المالي على صعيد المعاملات المالية الدولية، حتى لا تكون العولمة اداة يطوعها كبار المغامرين الماليين وصناديق الاستثمار وتجار العملات لتحقيق مكاسب وثروات مالية علي حساب مصالح شعوب العالم في التقدم والتنمية، وأن حق الاجتهاد في مجال رسم السياسات مكفول للجميع، وليس حكرا لمجموعة من الدول الكبري يدعون امتلاك الحقيقة والدواء اللازم لمعالجة الداء.

الثورة المخملية.. وعودة الشيوعيين

حسن عزالدين

في خريف عام ١٩٨٩، هبّت رياح التغيير التي أطلق شرارتها ميخائيل غورباتشوف على ما كان يعرف بتشيكوسلوفاكيا. كانت البلاد آنذاك في حال أفضل من ذي قبل في ما يخص الانفتاح الفكري وحرية التعبير المحدودة طبعاً.

حيث ان «الغلاسنوست» و«البيريسترويكا» وغيرهما من المصطلحات الجديدة التي أدخلتها القيادة السوفييتية الواعدة على قاموس التعامل السياسي، ساهمت بتعزيز الأمل لدى الشباب وغيرهم ممن كانوا يطمحون لكسر الجمود الذي شلّ حياتهم منذ ربيع براغ في عام ١٩٦٨.

الأحداث تسارعت بشكل غير متوقع في ذلك الخريف البارد، وقد زادت من حرارتها واندفاعها التطورات الكثيرة التي شهدتها القارة الأوروبية على أكثر من صعيد، لاسيما انتفاضات الشارع التواق إلى التغيير في الدول الشيوعية المجاورة، وانتقالها إلى الشارع التشيكوسلوفاكي الذي كان يرصد ما يجري بشوق وأمل كبيرين. يضاف إلى كل ذلك الموقف الذي تبنّته القيادة السوفييتية آنذاك بعدم التدخل في ما يجري، باعتبار أن ذلك شأن داخلي لتلك الدول. وقد اعتبر هذا الموقف بحد ذاته تطوراً ثورياً، لأن آثار ربيع براغ وما جرى قبله في المجر من قمع للحركات الإصلاحية، كانت لا تزال ماثلة في أذهان الكثيرين. الأحداث التاريخية هذه كانت شيّقة بلا شك لأنها غيّرت معالم الخارطة الجيوسياسية في العالم بأكمله، ومهّدت لنقلة نوعية في التحالفات على كل الأصعدة السياسية والعسكرية وغيرها. وقد يقول قائل إن ما نشهده اليوم من تمدد أطلسي وتوسيع للاتحاد الأوروبي، ليس في حقيقة الأمر سوى امتداد طبيعي لحقبة التغيير التي انطلقت في خريف عام ١٩٨٩، لأن معظم الدول الشيوعية السابقة التي «حررت» نفسها من الفلك الذي كانت تدور فيه، وضعت نصب أعينها هدفاً ستراتيجياً وحيداً ينبغي تحقيقه بأي ثمن: الانضمام إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي مهما كلف ذلك من تضحيات.

تم ذلك فعلاً، وأصبحت تشيكيا وسلوفاكيا والمجر وبولندا ومعهم معظم الدول الأوروبية الاشتراكية السابقة، جزءاً جديداً من المعسكر الغربي «الديمقراطي» بكل تفرّعاته، بينما يدور جدل تاريخي حول الأسباب الحقيقية التي أوصلت العالم لهذه المرحلة، وما إذا كانت التطورات الحالية التي نشهدها على صعيد المواجهة بين هذا المعسكر الجديد من جهة، وروسيا وريثة الاتحاد السوفييتي السابق من جهة أخرى، هي تطورات طبيعية أم أنها باتت تقفز فوق السقف المتفق عليه في مراحل تاريخية سابقة.

يعلم الجميع حتماً، أنه لولا الإرادة التاريخية للقيادة السوفييتية آنذاك، لم يكن من الممكن أن يصل العالم إلى ما وصل إليه. هذا أمر حتمي وواضح للجميع، ولا يعني بأي شكل من الأشكال تشكيكاً في نضال الشعوب التي احتلت الساحات والشوارع. فأداء القوى الأمنية في معظم الدول التي شملها التغيير «السوفييتي» كان أداءً سلمياً، واقتصر على القيام بأعمال ردع عادية، مثل تلك التي نشهدها في كل أنحاء العالم أثناء التظاهرات أو أعمال الشغب التي ترافق مباريات كرة القدم.

وإن دل ذلك على شيء، فإنه يدل على وجود قرار سياسي شامل، بدءاً من المركز الأساسي في موسكو، بإفساح المجال أمام حركة التغيير وعدم وضع العراقيل الاصطناعية أو العسكرية أمامها. اقتنع القادة ان التوجه العام هو مع «التغيير»، وهو في الواقع شعار سياسي فعال يمكن استخدامه في كل المراحل الانتقالية وغيرها، وقد لاحظنا كم كان فعالاً في الانتخابات الأميركية التي جرت أخيراً.

اليوم، تقف أوروبا بعد كل هذه السنين التي تلت الثورة المخملية، أمام مفترق طرق مفصلي سيحدد على الأرجح وجه التطور الجيوسياسي المقبل. فبعد إعادة فرز التحالفات وموازين القوى، باتت التطورات التي نشهدها حالياً تهدد باحتمال نشوء عناصر جديدة لا نعرف حتى الآن ما إذا كانت ستنقل القارة الأوروبية من حالة التنافس إلى حالة المواجهة الفعلية.

وبالرغم من أن المتفائلين يصرّون على التأكيد ان ما نشهده حالياً من تراشق حاد في المواقف بخصوص ما بات يعرف بالدرع الواقية من الصواريخ المعادية، ليس سوى نوع من العمل الدبلوماسي المتعارف عليه بين القوى العظمى، يرى آخرون ممّن يصفون أنفسهم بالواقعيين، أنه في حال استمر هذا التراشق الدبلوماسي الحاد فإنه سيتطور بلا شك إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير.

الدولتان المتورطتان في مشروع الدرع الواقية، أي تشيكيا وبولندا، تعتقدان أنهما حسمتا موقفهما لصالح إقامة القواعد العسكرية الأميركية، انطلاقاً من حقيقة أن ذلك سيكرّس مشروع انتمائهما إلى الغرب «الديمقراطي» والذي انطلق أثناء مرحلة الثورة المخملية.

لكن التدقيق أكثر في تفاصيل الحقائق يظهر أن هذا القرار لم يعتمد على ما هو أهم وأعظم من المظلة السياسية التي تحكم أداء السلطات حالياً، أي على الدعم الشعبي الذي من المفترض أن يبارك كل تحرك جذري وستراتيجي.

وإذا أخذنا الأمور من منظار تطور الأحداث في تشيكيا وسلوفاكيا اللتين تحتفلان اليوم بذكرى الثورة المخملية، نرى أن الشعب قد قال كلمته بشكل مدوٍّ من خلال الانتخابات البرلمانية والتمثيلية التي جرت في مراحل متفاوتة. ففي سلوفاكيا أفرزت الانتخابات البرلمانية السابقة حكومة رافضة بشدة للوجود العسكري الأميركي.

بينما جاءت الصدمة أكبر في تشيكيا عندما فاز اليسار الاشتراكي الديمقراطي في كل الدوائر الانتخابية للمجالس التمثيلية، لأن أحد أبرز شعاراته كان رفض بناء قاعدة الرادار الأميركية.

الأهم من ذلك كلّه هو أنه، وبعد تسعة عشر عاماً من العزلة، تمكن الحزب الشيوعي في تشيكيا من التمثل في الحكومات المحلية. وقد يبدو هذا التطور عادياً بالنسبة للبعض، لكن المطلعين على تفاصيل الحياة السياسية في هذه المنطقة من العالم، يعلمون جيداً أن ذلك هو مفصل تاريخي مهم جداً.

النهار

حقــوق الـروم قيـام الدولـة

سمير عطا الله

«وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس...»
(سورة البقرة)

بدأت المرحلة الاستقلالية باقصاء الروم الارثوذكس عن رئاسة الجمهورية بعد اثنين من نخبة الرجال والعائلات: شارل دباس وبترو طراد. وتم توزيع المواقع العليا طبقاً لمفاهيم الميثاق الوطني ومكوناته العددية، وليس وفقاً للكفاية البشرية. وكان على الروم منذ ذلك الوقت ان يجدوا حقوقهم في الرجال الذين يختارونهم الى الناس، اي ان يكون الرجل اعلى من المنصب وارفع، وان يمثل المستويات الاخلاقية والثقافية التي تتمتع بها الطائفة. وبهذه الطريقة يكون حضوره في البرلمان، أو في الحكومة، الحضور الأقوى وليس الحضور المتوسل، او المتعدي. وهكذا تميزت الحكومات بكبر التأثير وصغر الصلاحيات. وكان حبيب أبو شهلا في البرلمان هو البرلمان. وهو ألق المجتمع السياسي. وهو حارس القانون في المجلس وضابط المخالفات. وكان اذا حضر في نقاش، او في ظرف او في استقبال، هو الوجه والآخرون ظلال، على رغم المستويات التي كان عليها الرجال في تلك الحقبة الجميلة والرفيعة. وبعد حبيب ابو شهلا قدم الروم نسيم مجدلاني، رجل الميزان، والخلق. وقدموا البير مخيبر، بعلمه وذكائه وشجاعته وطباعه النبيلة. ثم جاء شارل مالك، يحمل من المعرفة والعلوم ارثاً عظيما لم يحمله سواه. هو الذي كلفه روزفلت المشاركة في وضع شرعة حقوق الانسان. وهو الذي كلفته الانسيكلوبيديا بريتانيكا، بما خلفها من اوكسفورد وكايمبريدج، وضع ٢٥ الف كلمة في تعريف الديبلوماسية، بدل ان تختار لذلك من بلاد هيوم وتشسترفيلد وبالمرستون او دزرائيللي.

فكيف يمكن ان تطرح مسألة «الصلاحيات» عندما يكون مالىء المكان شارل مالك، او غسان تويني، او فؤاد بطرس.

لا يزال الرئيس سليم الحص يروي الى اليوم انه، كرئيس للوزراء، لم يستطع ان يقابل الرئيس الياس سركيس مرة واحدة، من غير ان يكون الى جانبه فؤاد بطرس. لم تكن لفؤاد بطرس صلاحية تذكر، لكن حضوره وتأثيره وقراره كانت موازية لقرار الرئيس. ومع الرئيس شفيق الوزان، كان يراعي جميع الحسابات والتوازنات الواجبة في الحساسيات الطائفية ولكن كان ثمة ادراك لدى جميع الافرقاء ان وجود فؤاد بطرس ليس مسألة نصوص او شكليات من القرون الوسطى وبقية الكرنفالات، بل هي قيمة الرجل في ذاته، ومدى ما يرتقي به الوطن، وما يرتقي به اداء الحكومة وصورتها في العالم وعند الأهالي.

الم تكن حقوق الروم الكاثوليك تصلهم بمجرد وصول رجال مثل فيليب تقلا ونصري المعلوف؟

وَألم تكن حقوق الموارنة تُسلب عندما يولى عليهم وعلى سواهم من لا يمثلهم؟ كان المستشار الالماني الغربي كونراد اديناور كاثوليكيا، شديد التدين. وعندما ذهب لمقابلة البابا بيوس في روما بدأ الكلام في الحرص على الكثلكة ولم ينته الا والبابا يودعه قائلا: «عزيزي المستشار، احب ان اذكرك بشيء واحد، هو انني كاثوليكي ايضا»!

في الحرص على حقوق الروم، كان الاحرى الاصغاء الى خطبة البطريرك اغناطيوس هزيم قبل اسبوعين. ام ان الحرص على حقوق مسيحيي الشرق يقتضي إلغاء بطاركتهم؟

أليس غريبا ان تكون ذروة الدفاع عن مسيحيي الشرق هي العمل على الغاء بكركي، في جملة المسارات الإلغائية؟

الروم تصلهم حقوقهم كاملة عندما يساندهم الآخرون في مشروع قيام الدولة. اذ من دون دولة، او في دولة بهذا الاهتراء، وهذه التعديات، وهذه الاستباحة اليومية، لا تبقى حقوق لأحد. ولو استفتي الروم في الخيار بين ان تكون لهم رئاسة الجمهورية، والتمنع عن اغلاق بيروت بحجة الاعتصام، لكان الجواب جواب ام الصبي. لكنهم سمعوا نائباً من المتن يقول في ختام الحصار: «لقد انهينا المهمة الوطنية بنجاح». لم يكن قد بقي امام سعادته سوى تحرير القدس.

في هذه المناقشات الحادة يفترض اعادة تفسير التعابير، وان نتمهل قليلاً كي ننظر في حالنا في ضوء الحقائق التي لا يمكن تغييرها. فعندما ندعو الى الغاء الاستقلاليين والوسطيين واقامة الاحزاب بديلاً من الكفاية والمواءمة والاهلية الوطنية، لا بد ان نقرر اي نوع من الاحزاب نريد. وان نرى ما هي تجربتنا في هذا الباب.

لقد تحولت الاحزاب عندنا ميليشيات قاتلة، في اليمين وفي اليسار. وحتى الجيش تم تحويله في وقت ما، احزاباً مقاتلة تدمّر البيوت وتقفل الطرق. وعندما ظهر السيد احمد الخطيب قائد «جيش لبنان العربي» من جديد قبل اشهر، عادت الى الذاكرة صور الانشقاق الرهيب في المؤسسة التي اقامها فؤاد شهاب فوق الاحزاب والعصبيات والولاء للخارج. فالتفكك الذي بدأ بقوميات احمد الخطيب انتهى بسعد حداد وانطوان لحد الذي انتهى بدوره صاحب مطعم مازات ومناقيش في تل ابيب. لا ادري كيف ينظر الضابط السابق انطوان لحد الى حاله وهو يشعر بأنه لن يستطيع العودة الى بلده، الذي يمكنه ان يراه اذا وقف على الحدود، خلف الشريط الذي يفصل بين عالمين: مناضل ومتعامل.

تقوم الاحزاب وتعمل حيث تخلت الدول، تلقائياً، عن ثقافة العنف، لفظياً كان ام دموياً قسرياً. فهذه الاحزاب تتعلم مع الممارسة ان ترتضي فكرة الديموقراطية ومبدأ التناوب والاحتكام الى قرار الناس وارادتهم ورؤيتهم الى مستقبلهم. والناس ليست قوالب حجرية مسكوبة، بل هي مشاعر وافكار ومحاسبة وتطلعات وتطور. اما البلد الذي اعتاد حل امور منذ ١٩٧٥ بالسبوت (جمع سبت) السود والمجازر والقنص والمذابح، فالحل فيه العودة الى زمن التكتلات الوسطية الراقية، الى ايام كان الخلاف بين الكتلة الدستورية والكتلة الوطنية، وكل ما بين صناديق الاقتراع، ومنابر البرلمان. ايام كانت الحلبة على المنبر وليست على الكوع، او في آخر الزاروب. والذين يدعون اليوم الى إلغاء الوسطيين واقامة الاحزاب، ينسون ان كل بناء في هذا البلد اقامه الوسطيون، وكل حجر دُمّر دمره المتطرفون. وينسون أن الاحزاب في الحرب تحولت ديكتاتوريات قمعية قبيحة، تنكّل كل منها بجماعتها واهلها، وتفرض عليهم الخوّات والهجرة وتتعامل معهم بأسوأ وأدنى مظاهر سوء الخلق وسوء السلوك.

الحاجة ليست الى «احزاب» تنظم حرباً او حروباً جديدة، بل الى تكتلات وطنية هادئة مرتقبة، وقبل اي شيء واعية لهشاشة المصير وعطوبة الوحدة، وعلى اي شفير يقفان.

لا تقوم الدول على مناكفة كل شيء، ورفض كل شيء. وحده الديكتاتور، يقول عبد الله القصيمي، لا يطيق التاريخ. ووحده يرفض كل ما سبقه، وكل ما حوله.

لم يقم نظام فاشي إلغائي الا وسقطت معه الدولة. ولم تقم دولة خارج الوسطية العقلانية الرحبة الا وزالت في العار. ذلك كان الفارق العظيم بين نهرو وماو تسي تونغ، بين ديغول وموسوليني، بين تشرشل وستالين. لم يترك ستالين السلطة الا على جثث ٢٠ مليون انسان. وترك بطل الحرب العالمية الثانية ونستون تشرشل مقعده في انتخابات عادية هو وحزبه. بدأ حياته في حزب «الاحرار» وانهاها في حزب المحافظين، لأن بريطانيا كانت قد بلغت مرحلة الاحزاب المتناوبة، وخرجت من عالم ادوارد الثامن الذي كان ضخماً كالأنا، وفظاً كالخراب.